

ليبيا

حفتر يتحدى: النفط ليجي!

بعد استرجاعها مبناء في السدرة وراس لانوف من قوات إبراهيم الحضرات، اعلنت قوات المشير خليفة حفتر، مساء، أول من امس، أنها ستسلم جميع المنشآت النفطية التي تقع تحت سيطرتها الى حكومة شرق البلاد غير المعترف بها دوليًا، ويعاكس هذا الاجراء القرارات الدولية ويضع تصدير النفط ومصار التفاوض السياسي على المحك

يبدو أنّ ما قبل الهجوم الأخير على الهلال النفطي ليس كما بعده، إذ لم يكن يتوقع أحد أن يستثمر خليفة حفتر انتصاره للسيطرة على تصدير النفط. كانت جميع المرافق الطاقية في ليبيا، في الفترة السابقة لهجوم قوات إبراهيم الحضران، أي

اللائت موقف فتحني العجبري إذ إنه قد ينبغ بانشفاق داخل المجلس الرئاسي

قبل حوالى اسبوعين، تعمل تحت إدارة «المؤسسة الوطنية للنفط» التي تحظى باعتراف دولي وتعمل انطلاقاً من طرابلس، ذلك رغم سيطرة قوات حفتر العسكرية على عدد كبير من تلك المنشآت.

مساء أول من امس، عقد العميد احمد المسماري، المتحدت باسم قوات حفتر، ندوة صحافية أعلن فيها تسليم المنشآت الطاقية إلى «الحكومة المؤقتة» التي يترأسها عبد الله الثني و«المؤسسة الوطنية للنفط» الموازية التابعة لها. وفي مسار تبريره للقرار، قال المسماري

مصر

الحكومة ترفع أسعار الإسكان

رفعت الحكومة المصرية أسعار مختلف الوحدات السكنية بنسب وصلت إلى 150 في المئة، في وقت لم تحد فيه الطروحات الخاصة بالأراضي والمقارنات لمحدودي الدخل على اجندة القاهرة الكبرى، ما رافع أسعار العقارات في القطاع الخاص

القاهرة - الأخبار

قررت وزارة الإسكان المصرية رفع أسعار الوحدات السكنية التي يتم طرحها للمواطنين بالقرعة في الإسكان الحكومي بنسب تصل إلى 150 في المئة، وذلك في معظم المدن المصرية، وأكثر من 300 في المئة في القاهرة الكبرى. الزيادات جاءت في الطروحات التي تعدها الحكومة من خلال المرحلة الثالثة لمشروعها «دار مصر» المقرر الإعلان عن تفاصيله خلال الأيام المقبلة، حيث يتوقع أن يصل سعر المتر إلى 10 آلاف جنيه (حوالي 560 دولاراً) في القاهرة الكبرى، في مقابل أربعة آلاف جنيه (حوالي 225 دولاراً) في مرحلتين الأولى والثانية.

إن قواته «تصدت لـ محاولات هجوم على الهلال النفطي، خسرتنا خلالها ما يقارب 200 جندي وأصيب 300 آخرون بجروح خطيرة»، وأضاف أنه «في كل مرة نخسر معدات وتموين وذخائر... ولم تتسلم من المؤسسة الوطنية للنفط ديناراً واحداً».

لم يقف المسماري عند ذلك الحد، حيث اطلق اتهامات لحكومة الوفاق (طرابلس) ومؤسساتها واجهزتها الامنية التي تتركز من ميليشيات: «توجد مشاكل كثيرة وفساد كبير جداً في ملف تصدير النفط، توجد ميليشيات تتلقى مرتبات كبيرة (وفي المقابل) لم يعالج أي عسكري جريح... مصاريف المجموعات الإرهابية تأتي من النفط الذي نؤمّنه نحن». وأوضح المسماري برنامجهم للفترة المقبلة، حيث قال إنه «يجب أن يحبس للقوات المسلحة حساب خاص، تُدعم مالياً حتى تتمكن من شراء الآليات والمعدات والأسلحة وفتح كثير من المراكز لتدريب الليبيين على القتال وحماية مقدراتهم».

والى جانب التجاهل الذي يحمله هذا الكلام بما يخص حظر التسليح الدولي المفروض على ليبيا، فإنه يسعى إلى فرض واقع جديد بكسر الاحتكار الذي تحظى به «المؤسسة الوطنية للنفط»، الموجودة في العاصمة، والذي اقّرتّه منظمة الدول المصدرة للبترول -اوبك» ومجلس الأمن الدولي. وانقسمت مؤسسة النفط مع بداية الأزمة السياسية في البلاد، حيث عبّئت كل من حكومي الشرق والغرب مسؤولين مختلفين عن القطاع، ورغم توحيد المؤسسة قبل عامين، إلا أنها عادت وانقسمت مرة أخرى العام الماضي، ولم يحسم خلافاً شرعية في نهاية المطاف سوى قرارات المنظمات الدولية. مع ذلك، حاولت مؤسسة النفط في الشرق تصدير النفط لحسابها

الخاص، لكن الأمر لم ينجح، حيث أوقفت البحرية الأميركية سفينة نفطية في المتوسط وأعادتها إلى ليبيا، لكن يوجد احتمال أنّ عمليات تصدير إلى مصر قد تمت في الأعوام الماضية.

وفي تصريح حول الموضوع، قال فرج الحاسي، مسؤول النفط



قوات حفتر، لم تتسلم المؤسسة الوطنية للنفط ديناراً واحداً (أ ف ب)

التابع لحكومة الشرق، إنّه «لن يتم تقسيم المؤسسة الوطنية للنفط، بل سيتم إنهاء مركزية اتخاذ القرار». وتعتبر الحاسي أنّ سوء التصرف في طرابلس هو سبب الأزمات الاقتصادية، سواء تحلّق الأمر بالسببولة أو ارتفاع الأسعار. لكن الرجل تجنّب الحديث عن الإجراءات

العملية الممكنة لتصدير النفط من دون تحصيل شرعية دولية، وهي النقطة الأهم، وفي حال نجحت هذه الخطوة، وهو أمر مستبعد، فإنها ستعقّق الأزمة السياسية في البلاد، وتقفز فوق جميع الاتفاقات السابقة، التي كان آخرها في مؤتمر باريس قبل أقل من شهر، والتي شددت على



الحكومة أوقفت اطروحات جديدة للإسكان الجماعي (من موقع بنس شوارتز)

يصل إلى الساحل الشمالي بعدما تم الإعلان عن مشروع أول أبراج سكنية في مدينة العلمين الجديدة، حيث حددت الشركة المنقّدة للأبراج سعر المتر بـ 33 ألف جنيه (حوالي 1850 دولاراً) بما يقفّر بالأسعار في المنطقة، وخاصة أنّ التسليم سيكون بعد ثلاث سنوات، وهي أسعار أعلى من الأسعار التي يجري التعامل بها مع وحدات خاصة في قرى سياحية مقامة بالفعل ولها اسمها التجاري. ويتوقع عقاريون أن تؤدي الزيادات

ويخالف الإعلان عن أبراج الساحل الشمالي التصريحات الرسمية للرئيس عبد الفتاح السيسي وباقي المسؤولين بشأن تخصيص شاطئ خاص للملاك على البحر، حيث اصدر رئيس الجمهورية قراراً في وقت سابق يمنع تخصيص أي شواطئ للمطورين العقاريين، على أن تكون جميع الشواطئ البحرية مفتوحة أمام المواطنين. ويتوقع عقاريون أن تؤدي الزيادات

إلغاء ازدواجية المؤسسات، من جهتها، أصدرت «المؤسسة الوطنية للنفط» (الشرعية، في طرابلس) بياناً قالت فيه إنّ «القيادة العامة (حفتر) لا تتمتع بأي سلطة قانونية تمكنها من السيطرة على صادرات النفط في ليبيا»، وأضافت أنّ «ما قامت به... لا يختلف عن ما قام به المجرم إبراهيم الحضران»، كذلك رأت المؤسسة أنّ قوات حفتر أضاعت «فرصة ممتازة لخدمة المصلحة الوطنية، الشعب الليبي يريد دولة قانون، وليس دولة سلاح، وبدلاً من الدفاع عن سيادة القانون... قررت القيادة العامة أن تضع نفسها فوق القانون».

أما المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، فقد أصدر بياناً رأى فيه أنّ «محل هذه التصرفات تزيد من حالة التوتر والاحتقان، ولن تؤدي بأي حال نحو اتجاه صالح»، بل تُوّس للفرقة وترسيخ الانقسام، وتقوّض كلّ الجهود المحلية والدولية التي بذلت على مدار السنوات من أجل تحقيق الاستقرار». وطالب المجلس «مجلس الأمن الدولي ولجنة العقوبات بتتبع وإيقاف أي عمليات بيع غير قانونية قد تحدث بسبب هذه الأفعال». لكن اللافت كان موقف فتحني العجبري، عضو المجلس الرئاسي المنحدر من مدينة بنغازي في شرق البلاد والعضو السابق في حكومة الشرق، حيث اصدر بياناً شخصياً يناقش محتواه بيان المجلس وينبئ بانشفاق داخله. وجاء في البيان: «نتفهم إجراءات القيادة العامة للجيش الليبي... إنني اعتبر هذا الإجراء كبيرة لتحوار ضمن توافقاً حقيقياً بين السلطات المعترف بها دولياً والمؤسسات الوطنية، العسكرية منها والمدنية، المتواجدة والغالعة في جنوب وشرق البلاد» (الأخبار)

الجديدة في أسعار الطروحات الحكومية إلى قفزة جديدة في الأسعار، وخاصة مع الزياد الكبير للمشاريع التي يتم تنفيذها في مناطق عديدة في القاهرة الكبرى، علماً بأن الحكومة أوقفت أي طروحات جديدة للإسكان الاجتماعي في العقارات والأراضي لمحدودي الدخل في القاهرة الكبرى، وقلصت اطروحاتهم في المحافظات التي تشهد إقبالاً كبيراً على الشراء لبيع أكبر قطع من الأراضي والوحدات السكنية بأعلى الأسعار، مع العلم بأن سوق العقارات يشهد مخاوف من حالة ركود مع تزايد العروض من الوحدات السكنية وتراجع قدرة المواطنين على الشراء والالتزام بسداد الأقساط على المدى الطويل. ويرغم تأكيدات السيسي على

تقرير

واشنطن تصعد الحرب الاقتصادية: عقوبات لمن يشتري نفط إيران

في وقت كان فيه الرئيس الإيراني، حسن روحاني، يتوجه إلى شعبه بالقول إن ما يشهده اقتصاد إيران ناجم عن «حرب اقتصادية ونفسية» تشنها الولايات المتحدة، مطعنًا مواطنيه إلى أنه سيجري تجاوز الأزمة الراهنة، صدرت تصريحات تصعيدية عن الخارجية الأميركية لتؤكد هضي واشنطن في الضغط على طهران اقتصادياً، ولو وصل الأمر إلى فرض عقوبات على الدول التي تستورد النفط من إيران

تستعجل إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حصد نتائج العقوبات التي أعادت فرضها على إيران، بالتزامن مع الانسحاب من إتفاق النووي. عقوبات تقرب من دخولها

حيث التنفيذ، لكن الولايات المتحدة تجد في ما يجري على الساحة الإيرانية فرصة لحصد نتائج الضغوط على طهران سريعاً. يؤكد الأميركيون خطاب النظام الإيراني حول أسباب أزمة العملة والاقتصاد الراهنة، عبر إعلان مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، أمس، نية حكومته فرض عقوبات على الدول التي لن تلتزم عدم شراء النفط الإيراني، بموازاة رفض إعطاء أحد أي إعفاءات من إجراءات الحظر الجديدة. بحسب الخارجية الأميركية، فإن تشديد الحنائق على طهران يُعدّ «إحدى أبرز أولويات أمننا القومي».

والمطلوب، أميركياً، بانتقاص مهلة سريان العقوبات في الربع من تشرين الثاني المقبل، أن تخفّض جميع الدول وارداتها من النفط الإيراني إلى «الصفر». وطالب المسؤول الأميركي الدول بأن تمداً بخفض وارداتها «الآن» حتى تنقطع تماماً مطلع شهر تشرين الثاني. ويُعدّ التصريح الأميركي خلاصة جولة تحضيرية قام بها وفد مشترك من وزارتي الخزائنة والخارجية إلى عدة بلدان أوروبية وآسيوية، واستهدفت أوسع تحشيد لدعم العقوبات الأميركية ضد طهران. ومع الموقف الأميركي الحاسم بعدم إعطاء أي استثناء من العقوبات، تضع واشنطن الأوروبيين في موقف أصعب تجاه محاولات الإبقاء على الاتفاق النووي وعوائده التجارية، رغم المطالب الأوروبية، والفرنسية خصوصاً، بتقديم استثناء للشركات المتعاملة مع إيران، بعدما جرت

الاستفادة من مناخ الاتفاق النووي، لرفع التبادل التجاري بين إيران وأوروبا إلى 25.7 مليار دولار، بحسب ما أفاد به، أمس، نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الإيرانية، بديرام سلطان.

ويأتي التصعيد الأميركي في ظل ما تشهده الأسواق الإيرانية من تضخم وتراجع لسعر العملة، مترافقاً مع علاء فاحش في أسعار السلع، ما يدفع التجار في طهران إلى مواصلة احتجاجاتهم للضغط على حكومة الرئيس حسن روحاني الأخير. بدوره، يتمسك بالتشديد على أن ما تشهده البلاد جزء من الحرب الاقتصادية الأميركية على طهران. ويبدو أن المراقبين، من خصوم طهران

لاريجاني: سلاحف «المخليين بالاقتصاد»

وجّه رئيس السلطة القضائية في إيران، صادق لاريجاني، أمس، تحذيراً للمشاركين في الإخلال بالشؤون الاقتصادية في البلاد، من أنهم سيواجهون عقوبة الإعدام والسجن 20 عاماً. وفي وقت تشهد فيه الأسواق الإيرانية اضطراباً جراء تدهور العملة والوضع الاقتصادي مع اقتراب العقوبات الأميركية من دخولها حيّز التنفيذ، قال لاريجاني إن «العدو يحاول الآن تخريب اقتصادنا من طريق عملية نفسية، حاول البعض في الأيام الماضية إغلاق البازار، لكن الشرطة أحبطت مؤامرتهم». وأفاد المدعي العام في طهران، عباس جعفري دولت آبادي، بأنه «اعتقل بعض مفيري أعمال الشغب التي وقعت في منطقة البازار يوم الاثنين»، مؤكداً أنه لن يُطلق سراح هؤلاء قبل محاكمتهم. وتحاول الحكومة الإيرانية منع استغلال الاحتجاجات على تدهور سعر صرف العملة المحلية لدوافع سياسية. وأمس جدد نائب الرئيس الإيراني، إسحاق جهانگیری، تأكيد وضع الحكومة «خطاً مناسبة لمواجهة الحظر (الأميركي) واجتياز التحديات الراهنة». داعياً إلى وضع «برامج رقابية دقيقة لحجب الفساد وإزالة الظروف المسببة لذلك». واتهم جهانگیری الولايات المتحدة بـ«استخدام الحظر لعرقلة مسار التنمية والتقدم في إيران».

(الأخبار)

وانصارها على السواء، يوافقون على أن ما يشهده الاقتصاد الإيراني مرده عودة العقوبات الأميركية. لكن ذلك لا ينعق الجميع في الداخل الإيراني، خصوصاً من الذين يعتقدون أن البلاد

ولديتاً ما يكفي من السكر والقمح وزيت الطهي، ولديتاً ما يكفي من العملة الإيرانية مقابل الدولار بلغت ذروتها مع اعتصام «بازار طهران» كبرى الأسواق في العاصمة، اعتنقها مؤشرات إيجابية تمثلت باتخاذ الحكومة إجراءات ضد المضاربين، وجهات تُثّم بالتسبب بالأزمة المالية، في وقت تشهد فيه الريال الإيراني تحسناً ملحوظاً.

دعت واشنطن جميع الدول إلى تصفير وارداتها من النفط الإيراني بحلول تشرين الثاني المقبل (أ ف ب)

